

الفصل الأول

الآراء المختلفة والاتجاهات

في الإعاقة وإعادة التأهيل

(Controversies and Trends in Disability and Rehabilitation)



الباب الأول التربية الخاصة الممارسات الراهنة

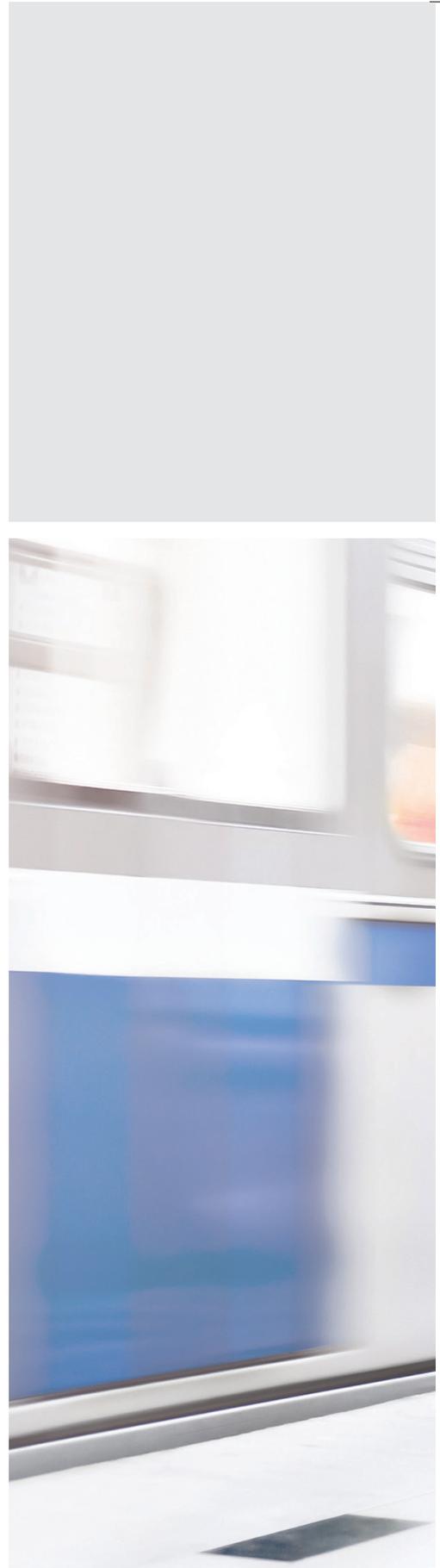
المقدمة:

شهدت العقود السابقة العديد من التطورات في مجال الإعاقة، كما اتفق جميع الباحثين في مجال الإعاقة على أن هناك تقدماً في مجال تقديم الفرص والخدمات للفرد المعاق. كما لم يكن هناك نقطة تحول واحدة، ولكن جميع الجهات والتشريعات والأحكام الشرعية موضوع الإعاقة قد تحولت. في أمريكا عام (2004) تم تطوير نظام تعليمي خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة فرص التعليم لديهم. في عام (1999) تم التركيز على خدمة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك ضمن مجموعة من القوانين التي صدرت في العقود السابقة، وكلها كانت محفزة للتطوير والرقى بجودة الحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبشكل واضح الآن أصبحت البنية التحتية القانونية والطبية وخدمة المجتمع متمكنة في هذا المجال. كما قلت درجة التمييز والتفرقة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بجهود الآباء والأسر وجماعات المناصرة لحقوق ذوي الإعاقة وهذا بالتالي أدى إلى نتائج متميزة. ولكن -في الوقت نفسه- كان هناك بعض المشكلات في ناحيتين على الأقل:

الناحية الأولى: الحدود السلوكية والاقتصادية.

الناحية الثانية: الاختلاف في الآراء في تقديم الخدمات والعلاج للأشخاص ذوي الإعاقة.



الحدود السلوكية والاقتصادية:

تأمل الموقفين الآتيين:

- قبل خمسة وستين عاماً ذهب الكاتب بصحبة والده للصيد في منطقة ريفية، حيث كان يعيش سابقاً، في نهاية الصيد وقفنا مع صاحب المزرعة في الفناء، وكانت هناك امرأة تطل من النافذة في الدور الثاني من منزل المزرعة، بقيت تنظر وتحقق بنا ونحن نتحدث.. ونحن في طريق العودة للمنزل أخبرني أبي أنه عندما كان في المدرسة، كانت معه طالبة يلقبونها بالبلهاء لأنها كانت لا تتعلم بسرعة كافية زملائها في الصف، وبعد الصف الثالث تركت المدرسة وبقيت في المنزل والتزمت غرفتها ولم تخرج منها إلا لتناول الطعام أو قضاء حاجتها.

- وفي الوقت الحالي كان هناك محامٍ مشلول ينتقل في أرجاء المدينة ويتابع أعماله على كرسي متحرك، وذات يوم أراد أن يعبر الشارع وبينما كان التقاطع مزدحماً تحول لون الإشارة من الأصفر إلى الأخضر وكان المحامي لا يزال يقطع الشارع، فأخرج أحدهم رأسه من نافذة الشاحنة التي يقودها وصاح: "أنت.. تظن أنك تملك هذه المدينة وتريدون امتيازات خاصة!"

هناك كثيرٌ من التطلعات التي يمكن الحصول عليها من هذه المواقف التي حدثت قبل خمسة وستين عاماً مضت. فلم يكن من غير المألوف إبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة عن المؤسسات والمجتمع وعزلهم في المنزل، وهذا كان سيئاً تماماً كالتمييز الاجتماعي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث وضعهم المجتمع في مكانة أقل وكانوا يعتقدون أن حياتهم لا تستحق العيش، كما أن الأصدقاء والجيران لم يرتاحوا لوجودهم وكانوا يعتبرونهم مصدرًا للشفقة، كما أن فرص التعليم والعمل لم تكن متوفرة لهم.

ومن الواضح أن المرأة التي أطلت من نافذة منزل المزرعة كانت تستحق الحياة ولكنها عاشت في عزلة ولم تتخاطب مع المجتمع، ومن ناحية أخرى كان الرجل الذي عبر الشارع رجلاً مثقفاً ومتعلماً وفي طريق تحقيق أهدافه، ويبدو أن البعض في التيار الرئيس للمجتمع الحديث، ظنوا أنه مصدر للعداء والاستياء لأنه يتلقى علاجاً حرم منه آخرون.

ومن آثار هذه الأنماط السلوكية والتي تعتبر غير شائعة ولكنها مشكلة قائمة وتحتاج إلى علاج دون شك أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات لا يواجهها الأشخاص الآخرون ولكن هذه التحديات قلت نسبياً في الوقت الحالي نتيجة القوانين والتشريعات التي وضعت، مما زاد فرص التعليم والتنقل وما نتج عنه من عمل هادف ومثمر، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية والمدنية، ووجود حياة أسرية مثمرة والعيش دون الاعتماد على الآخرين. وحتى يبقى هذا التقدم مستمراً يجب أن يستمر الدعم المالي ودعم المجتمع لهؤلاء الأشخاص. ولكن وفي هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة لا بد أن هذه الموارد في خطر ولهذا ترى الدول والمجتمعات أنه من الضروري إعادة ترتيب أولويات الإنفاق من الأموال العامة والخاصة.



إذا كانت الموارد والدعم متاحة لتلك المرأة التي كانت تنظر من النافذة قبل خمسة وستين عاماً وكانت قد تلقت التعليم المناسب «ووظيفة» مناسبة فستكون الآن بلا شك تحيا حياةً مستقلة ولديها كثيرٌ من الأصدقاء.. وفي مثال الرجل الذي يعبر التقاطع على كرسي متحرك، من الواضح أن هناك كثيراً من الناس يرون أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير متساوين مع غيرهم في مستوى الكرامة الإنسانية، وفي قليل من الأحيان يكون هناك شيء من الاتجاهات السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن تحسن هذه الاتجاهات التي أصبحت نادرة دليل على التطور في المجتمع.

الخلافات والجدل:

على الرغم من أننا ندرك التطور والإنجازات التي حدثت في مجال واسع في الإعاقة، بالإضافة إلى حصول كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متزايدة، ما زال هناك مجالات من الجدل والخلافات، بعض هذه الخلافات تتمركز حول الخدمة الاجتماعية في الإعاقة وإعادة التأهيل، إذ إنه حتى الآن لا توجد دراسة علمية قاطعة تحد هذه الخلافات.

هناك العديد من الطرائق للتعرف على وجهات النظر في مجتمع العمل والإعاقة وإعادة التأهيل. لذلك، تمت الاستفادة من خبرات الاختصاصيين في هذا المجال، لتقديم الخطط التي تركز على القضايا القابلة للجدل في مجال التربية الخاصة. ولتحديد هذه الخلافات فقد استرشد بالمعايير الثلاث الآتية:

أولاً- هل القضية أو الموضوع له رأي معارض واضح أم آراء مختلفة؟

ثانياً- هل استهدف الموضوع المعني بالبحث من قبل عدد كافٍ من الاختصاصيين؟

ثالثاً- إذا لم يكن هناك نقطة فاصلة واضحة عن هذا الموضوع، هل يمكن عمل نقاش بناء؟
(Meinert, 2012).

تحول الاتجاهات في التربية الخاصة:

(Shifting Trends in Special Education)

يتميز حقل التربية الخاصة بأنه في حالة تغير مستمر، فبعد عقود من الزيادة المطردة في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ تعداد الطلبة ذوي الإعاقة في مجتمع الدراسة في العام (2004) ما يقرب من (6.72) ملايين من الصغار، وهي نسبة تمثل (13.8%) من عدد الطلبة في البلاد. لقد شهدت السنة الآتية لسنّ قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة الأمريكي (IDEA) لأول مرة تراجعاً مستمراً في أعداد المشاركين في التربية الخاصة، فقد انخفض العدد إلى (6.48) ملايين طالب بحلول العام (2009-2010)، أو بنسبة (13.1%) من الطلبة في الولايات كافة. وتعرض المعلومات الآتية الاتجاهات السائدة لعدد من طلبة التربية الخاصة والأفراد على الصعيدين الوطني والحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية من العام (2001-2000) إلى العام (2009-2010)، ووُجِدَ أن إجمالي عدد طلبة التربية الخاصة من السكان قد بلغ ذروته بعد عقود من الزيادات في العام الدراسي (2004 - 2005) وانخفض منذ ذلك الحين. ولكن التصنيفات الفردية للطلبة ذوي الإعاقة

تختلف بصورة ملحوظة في مساراتها ضمن هذه الفئة من السكان، إذ سجل عدد الطلبة انخفاضًا كبيرًا بعد تحديدهم بأنهم من أنواع الإعاقة الأكثر انتشارًا «صعوبات التعلم المحددة» على مدى العقد، فانخفض من (2.86) مليون إلى (2.43) مليون طالب، أو بنسبة (6.1%) إلى (4.9%) من الطلبة جميعهم على الصعيد الوطني. كما تقلصت فئات الإعاقة الأخرى، فالإعاقة العقلية انخفضت من (624.000) إلى (463.000) طالب، أو بنسبة (1.3) إلى (0.9) في المئة من الطلبة جميعهم، والاضطرابات الانفعالية انخفضت من (480.000) إلى (407.000) طالب، أو بنسبة (1.0) إلى (0.8) في المئة. أما اضطراب طيف التوحد والإعاقات الصحية الأخرى فقد ارتفع بشكل كبير، فتضاعف عدد الطلبة الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد أربع مرات من (93.000) إلى (378.000)، مقارنة بأعداد الإعاقات الصحية الأخرى الذي تضاعف أكثر من الضعف من (303.000) إلى (689.000).

ورغم ذلك فقد شكّل اضطراب طيف التوحد والإعاقات الصحية الأخرى ما نسبته (0.8) إلى (1.4) فقط من السكان، وذلك على التوالي من مجموع الطلبة في العام (2009-2010). وإضافةً إلى ذلك فقد اختلفت اتجاهات التعليم في التربية الخاصة على مستوى الولايات بشكل كبير قدمت «رود آيلاند»، «نيويورك»، «وماساتشوستس» Rhode Island, New York, and Massachusetts تقريرًا حددت فيه أعلى معدلات الإعاقة في العام (2009-2010)، وكانت جزيرة «رود» الولاية الوحيدة التي تضم أكثر من (18%) من الطلبة الذين يتلقون خدمات التربية الخاصة.

وقدمت ولايات «تكساس»، «وايهاو»، «وكولورادو» Texas, Idaho, and Colorado تقريرًا حددت فيه أدنى المعدلات لتحديد الإعاقة في العام (2009-2010) بالنسبة إلى حجم السكان الإجمالي، وحددت ولاية تكساس نصف عدد الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة فقط كولاية «رود آيلاند»: بنسبة (9.1%) من مجموع طلبة الهيئة.

اختلفت الولايات في الممارسات التعليمية للتربية الخاصة أيضًا، إلى درجة أن دقة البيانات التي تقدم إلى واشنطن كانت مسألة وطنية، واعتمدت المدارس ظاهريًا 129 من معلمي التربية الخاصة وأشباه المهنيين لكل ألف طالب في التعليم الخاص في العام (2008-2009)، بزيادة تصل إلى (117) لكل ألف في العام (2000-2001) على مستوى الولايات، وأفادت التقارير بأنها تتراوح من (320) لكل ألف في «نيو هامبشاير»، إلى (38) لكل ألف في ولاية ميسيسيبي. (إننا نقدر اللامعقولية لهذه الأرقام، والتي تأتي من المصدر الرسمي الوحيد المتوافر).

استنتاج:

ما الذي يتعيّن عمله من هذه البيانات؟

إننا نرى على الأقل أربعة منافذ رئيسة، وهي:

أولاً- إننا بحاجة إلى بيانات أفضل في ميدان التربية الخاصة، رغم أن التحليلات الواردة في صفحات التقارير غير المعيارية واضحة وتغطي مستوى الولايات حسب ما يبدو، إلا أنه يجب على الولاية



تقديم بيانات التقرير عبر فئات بعينها من الإعاقة تحددها الحكومة الفدرالية، ويمكنهم القيام بـ «التعديل النهائي» لهذه التعريفات وتفعيلها من أجل الأغراض الخاصة بهم، على سبيل المثال: بينما يجب على كل ولاية تقديم تقرير عن عدد الطلبة المتخلفين عقلياً من سكانها كل عام، تختلف نقاط القطع لمعدل الذكاء (IQ) للإعاقة العقلية عبر الولايات، وقد يُعَدُّ الطالب ذاته معاقاً عقلياً في ولاية ما، ويُعَدُّ في الوقت ذاته غير متخلف في ولاية أخرى. كما أنه من الممكن أن تجمع الدول بين التصنيفات الفيدرالية الموجودة الخاصة بالتحديد أو أن تتجاهلها لتحقيق أغراضها، وتقدير كل الفئة السكانية عند تقديم التقارير إلى الحكومة الفيدرالية. وعندما تشكل الولايات التعريفات الخاصة بها وإجراءاتها، لا تتوافر أي وسيلة لمقارنة بيانات الإعاقة عبر حدود الولاية (التأكد من أن البيانات القابلة للمقارنة تشكل مشكلة عامة جداً في مجال التعليم، ولاسيما تحقيق البيانات المالية). إنَّ دقة المحاسبة للولاية/المنطقة/المدرسة على مستوى إنفاقها على التربية الخاصة غير موجود بكل بساطة؛ فعلى سبيل المثال: تُعَدُّ (IDEA) تقديم التبرعات من قبل العديد من المقاطعات بأنه «خارج الموازنة»، مما يعني أنه من الممكن استبعاد (30%) من تكاليف موظفي التربية الخاصة من موازنة المنطقة التشغيلية، وتتجاوز نفقات التربية الخاصة (110) مليارات دولار سنوياً (في وقت ضيق الموارد)، فهناك حاجة متزايدة لبيانات مالية موثوقة على جميع الصعد، ومن الممكن أن تذهب ميزانيات المنطقة وقطاعات واسعة من تلك الولاية دون تنظيم وقياس ودون تبليغ عنها بشكل فاضح أساساً، وبناء على ذلك، يستحق صنّاع القرار/ أولياء الأمور/ دافعوا الضرائب معرفة مقدار المال الذي يتم إنفاقه على التربية الخاصة وعلى أي جوانب أخرى بأسلوب سهل.

ثانياً- نحتاج إلى الدراسات الدقيقة في نفقات التربية الخاصة وخدماتها والعلاقة بتحصيل الطلبة، فتمويل قطاع التعليم اليوم يستدعي «الوضع الطبيعي الجديد» لإجراء تخفيضات ذكية في مجال التعليم والحفاظ الذي على ما يعمل؛ نظراً لأن التربية الخاصة تشمل (13%) من الطلبة الذين يستهلكون ما لا يقل عن (21%) من جميع نفقات التعليم، ومن الممكن تقدير النفقات المتعلقة بنصيب طالب التربية الخاصة ليكون ضعفي نصيب طالب التعليم العام تقريباً، ولم يُعَدُّ بوسعنا استعراض هذه النفقات دون المساس بها. وفي الواقع تقدمت سبع ولايات بطلب الحصول على الإعفاءات الفيدرالية من «الحفاظ على الجهد» (IDEA) للسنة المالية (2010)، وذلك اعتباراً من نشر ولاية «ايوا» إعادة تطبيقها للسنة المالية (2011)، ولم تمنح وزارة التربية والتعليم إعفاء (IDEA) لهذه الغاية أبداً، ولكن، ورد ما لا يقل عن ستة طلبات وافقت عليها بشكل جزئي للسنة المالية (2010) في نهاية المطاف.

ثالثاً- نحتاج لتحسين فهم المستجديات التي تقود الانخفاض الأخير في عدد الطلبة المحددين للخدمات مجموعة من الأسئلة؛ هل بدأ الانخفاض بسبب استهداف برامج التدخل المبكر التي أدت إلى خفض الإفراط في تعريف ممارساتها؟ أم من الفهم الأكثر تطوراً في الخدمات المتخصصة التي يحتاجها الطلبة؟ ما أحدث التطورات في مجال التعليم (K-12)؟ (مثل المدارس المستأجرة، توسيع إمكانية الحصول على رياض)، هل هي من الأطفال، وتحسن التقنيات، أم من المعايير المستندة إلى إعادة النموذج الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز لجميع الطلبة؟ هل من

الممكن أن تكون الاتحادية والولائية والمقاطعات والحوافز الضريبية هي التي تشجع الولاية على تحديد سنّ الطلبة ذوي الإعاقة؟ (على سبيل المثال، يشير بعض المراقبين إلى أنّ (NCLB) يشكل ثغرة تتيح للمدارس تفادي الإبلاغ عن التقدم الأكاديمي للطلبة في التربية الخاصة مع انخفاض عددهم، وتشجع المدارس على تحديد سنّ الطلبة ذوي الإعاقة البصرية)، وقد حققت هذه النظريات البحثية النادرة حتى الآن وغيرها من المحيطة بها ميزة تناقص معدلات التعريف. وحدد اختبار الاستجابة للتدخل (RTI) وفعاليتها بشكل جيد، فقد أشار العديد من الخبراء إلى أنّ اتساع نطاق استخدام (RTI) بوصفه دليلاً على صرامة إجراءات التعرف قد حدّ من الإفراط في تحديد الطلبة ذوي صعوبات التعلم المحددة (SLD)s، ولكن، على الرغم من اتساع تطبيق (RTI)، ونجاحه في مقاطعة واحدة مقابل أخرى لم تزل العلاقة بين (RTI) وخفض أعداد (SLD) غير ثابتة.

رابعاً- تحتاج أميركا إلى المزيد من الابتكار والمرونة في نهج التربية الخاصة مستقبلاً أكثر مما أظهرت في الزمن الماضي، ولذلك، دعونا نركز على كيفية تحقيق نظرية «التعليم لجميع الطلبة» بدلاً من الانخراط في تعميم استقطاب المناقشات حول ما إذا كان ضبط انسحاب الطلبة مقابل خدمتهم أو حول تعريفهم غير المتكافئ مبنياً على أساس العرق، وبعبارة أخرى: كيف يمكننا جعل التعليم «خاصاً» لكلّ طالب مع الاحتفاظ بالخدمات المتميزة لنسبة قليلة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون إليها بشدة؟.

ومن المؤكد أنّ الوسائل الجديدة، ومقدمي الخدمات، والتكنولوجيا المخصصة - بوصفها حزمة أعمار- يمكن أن تساعد في هذا الأمر. تحتاج التربية الخاصة كالتعليم العام إلى ترتيبات للقرن الحادي والعشرين، مثل: نماذج الخدمات، واستراتيجيات التعليم والتمويل، وأساليب تحديد وتعريف الإعاقة، وبروتوكول لبرنامج التعليم الفردي (IEP) وغيرها، فهي لم تعد تفي باحتياجات الشباب المعوقين حقاً، ولكننا لا نستطيع الوصول إلى هناك حتى نزيل طبقات التعتيم المالي والتشغيلي التي تغطي الميدان في الوقت الراهن وتعرقل جهودنا الرامية لجعله أكثر شفافية وكفاءة وفعالية في المستقبل (Scull & Winkler, 2011).

التربية الخاصة والتكنولوجيا وإعداد المعلمين

(Special Education- Technology- and Teacher Education)

تشير الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة إلى أهمية استخدام التكنولوجيا لتوفير الدعم الضروري للطلبة ذوي الإعاقة؛ ليتمكنوا من الحصول على التعليم العام المستند لمعايير المناهج الدراسية والمشاركة وإظهار التقدم فيه. ولدعم استمرار التقنية في التعليم فلا بدّ من إثبات أثر البحوث التكنولوجية التي تتناول تعلم الطلبة، والذي لا يتناول الجانب الأكاديمي فحسب، بل يتسع للاعتبارات الثقافية واللغوية، والمهارات الوظيفية، والمهارات النمائية، والمجال الانتقالي، والمجالين الاجتماعي والمهني بشكل خاص. وتناقش موضوعات الأدب السائد في تكنولوجيا التربية الخاصة الآثار والنتائج المترتبة على البحوث في مجال التربية الخاصة والتكنولوجيا وإعداد المعلمين.

اقتراحات لتوجيه أثر الدراسات في التربية الخاصة والتكنولوجيا:

يبحث القانون الأمريكي (NCLB, No Child Left Behind Act) عن البيانات العلمية وأن هناك نهجاً يعمل بشكل أفضل من غيره في حالة بعينها، ويقترح للتصدي لهذه المتطلبات توصيات التربية الخاصة لدراسات تأثير التكنولوجيا على العمليات الآتية: تبدأ مع بيان واضح من الحاجة إلى أسلوب جديد للتعليم؛ تقديم افتراض (على أساس الدراسات التجريبية السابقة) يوضح السبب في أن منهج التكنولوجيا هو الخيار الأفضل، والقيام ببحوث لتحديد أن الأسلوب يعمل كما افترض ولتأكيد الظروف التي يعمل بها على نحو أفضل. وهناك أربعة أنواع من البحوث لدعم تأثير هذه العملية تشمل: «تأسيس المزايا النسبية، وتحسين أساليب التنفيذ، ورصد التأثير في الأهداف الاجتماعية، وإعداد التقارير عن الاستخدامات الشائعة في صياغة الاتجاهات. وقد حددت أربعة مجالات من فوائد التكنولوجيا لم تقدم فيها بحوث وافية وقابلة للتطبيق في التربية الخاصة والتكنولوجيا:

- أولاً- «بحوث لتأسيس المزايا النسبية»، ويشمل منع المعرفة الخاملة (أي المهارات المكتسبة ولم تستخدم أبداً) وزيادة الوعي الثقافي وقبولها (مثل مشروعات الإنترنت وتشجيع تقدير الثقافات الأخرى وتحسين المواقف إزاء طرائق الحياة الأخرى).
 - ثانياً- «بحوث لتحسين أساليب التطبيق»، وتشمل معالجة النصوص والمحادثات عبر الإنترنت ومؤتمراتها.
 - ثالثاً- «بحوث لرصد التأثير في الأهداف الاجتماعية المهمة»، ويتناول المعلومات الأدبية ومحو الأمية البصرية ومهارات القراءة والكتابة بوصفها جزءاً من جودة التعليم العالي للطلبة جميعهم، ولكن، حتى الآن لا تشمل كل المملخصات المهارات الأساسية. هل اكتسب الطلبة المهارات، وإلى أي درجة؟، هل تمكن الطلبة من الحصول على فوائد التكنولوجيا؟.
 - رابعاً: «دراسات لرصد وتقديم تقارير تتضمن الاستخدامات العامة وتشكيل الاتجاهات»، وتتناول كيف يتم استخدام التقنيات في الممارسة العملية وتأثيرها في الحياة المدرسية.
- الالتزام بمضمون خط سير البحوث القيمة وفق المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير التي تتضمن معلومات واضحة ومفصلة للدراسة والسماح بتكرارها من قبل الآخرين للبناء على العمل، وكتابة أوصاف متسقة من الأساليب، والنتائج، والاستنتاجات. وهناك اقتراحات أخرى تم تضمينها فضلاً عن المبادئ التوجيهية لاستخدام نموذج البحث الإجرائي، ففي لمحة عامة عن التصميمات التجريبية التي يمكن تنفيذها كمشروعات البحث الإجرائي في التربية الخاصة أيضاً لتحديد فعالية التكنولوجيا في أوضاع التعليم الثانوي والجامعي.

توصف العديد من التقارير المنشورة بما يشار إليه باسم «الممارسات الواعدةpromising practices» غالباً. وعلى الرغم من أن المنشورات لا تفي بالضرورة بمعايير الدراسات التجريبية، فإنها يمكن أن تشكل حافزاً لتطوير وإجراء دراسة استناداً إلى وصف «الممارسة الواعدة» كمثال على ممارسة

وأعدت للطلبة ذوي الإعاقة في مجال العلوم، وهو مجال غير واضح جداً في التربية الخاصة وبحوث التكنولوجيا، وهو استخدام برنامج حاسوبي لدعم تعليم العلوم. على سبيل المثال، برنامج يسمى (EcoBeaker 2) قد يكون مفيداً. ومن الممكن أن يساهم تقييم البرمجيات من قبل الشركة المصنعة أو مطورها ودمج البرمجيات في إعداد التعليم للطلبة ذوي الإعاقة في تأثيره المحتمل في مهارات حل المشكلات، ومهارات التفكير العليا، وتعلم مبادئ العلوم. وقد أفادت «ماكجي وهوارد» (McGee and Howard 1999) بشأن الجهود المشتركة من المعلمين والباحثين لتحديد تأثير البرمجيات التي تتناول محتوى العلوم تحقيق المهارات من خلال تطبيقات في الصفوف الدراسية. وعقب التطبيق تم تحليل البيانات وتنقيح الأنشطة الصفية لتعزيز استخدام البرمجيات المنشودة وتأثيرها بشأن وصف وحدة الصف الخامس في استكشاف المجموعة الشمسية، إن المؤلفين ومعلمي الصفوف قدموا تقريراً بأن الطلبة المعرضين للخطر كانوا قادرين على إكمال مشروع (HyperStudio) فضلاً عن أقرانهم، وتقديم المزيد من المهارات المباشرة، مثل مهارات التواصل، والمبادرة، والالتزام بالمهمة، وقدرته على العمل مع الآخرين قد يدعم الفرضية القائلة بأن أنشطة الوسائط المتعددة التعاونية تساعد الطلبة المعرضين للخطر في إجراء اتصالات مع العالم الحقيقي. وقد وصف «بوتلر وويبي» (Butler and Wiebe 2003) المشروع لمعلمي الطلبة، حيث كان عليهم تطوير درس العلوم والتكنولوجيا القائم على منهج الجمع بين مهارات المعرفة والمهارات التربوية لإدراج رسومات الحاسوب المتحرك مع التكنولوجيا في درس العلوم ثم تعليم الدرس لطلبة المرحلة الثانوية. ومن النتائج البارزة أثر ذلك على استخدام التكنولوجيا من قبل المعلمين المتعاونين. يتسق التصميم الشامل في مقالة ما مع التعلم، حيث يقدم للطلبة مناهج التعلم متعددة الحواس مع الوسائط وأدوات التكنولوجيا. ويسمح (EasyBook) للمعلمين بتصميم تعليم يلبي الاحتياجات الفردية للطلبة ذوي الإعاقة ولا سيما عندما وجد الطلبة ذوي الإعاقة استخداماً مفيداً للمنهج القائم على الرسوم البيانية لكتابة وتنظيم الأفكار باستخدام كلماتهم الخاصة. وهناك دراستان تتناولان تأثير التكنولوجيا وتشملان البحوث التي أظهرت وجود علاقة بين مركز مكتبة الوسائط المدرسية، وتكنولوجيا التعليم وتحصيل الطلبة عند استخدام وسائط برمجية قوية (Morris & Milan, 2004)، ودمج أدوات التحرير الإلكتروني المتكاملة في صفوف الصف الثاني الدراسية التي تؤثر في خيارات تحرير الطلبة (Fletcher, 2001; Daniels, 2003).

المجالات البحثية المقترحة:

اقترح مجلس الأطفال غير العاديين (CEC) (Council for Exceptional Children) مؤخرًا توصيات لمجال البحوث المتصلة باستقبال خدمات التربية الخاصة، في استجابة لمعهد العلوم التربوية (August 16, 2005) (IES)، منذ الولادة حتى صغار البالغين. إن الأولوية العليا لمواجهة في البحوث هي تحسين التحصيل الأكاديمي للأطفال جميعهم وتوسيع التحصيل الأكاديمي ليشمل مجالات تتجاوز الجانب الأكاديمي مثل النتائج المتعلقة بالمهارات الوظيفية والتنمية والانتقال، وعلى وجه الخصوص في الميدان الاجتماعي (مجال المهارات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والسلوكيات الاجتماعية، والتنظيم الانفعالي)، والمجال المهني (ويشمل الانتقال لمرحلة ما بعد



الثانوية، ومخرجات ما بعد المرحلة الثانوية، ومخرجات أخرى بالغة الأهمية للطلبة ذوي الإعاقة تتعلق بالمواطنة المسؤولة)، وإضافةً إلى ذلك مشاركة الأسرة والاعتبارات الثقافية/اللغوية، فضلاً عن العنصر أو العرق أو الفقر، وكفاية اللغة الإنجليزية المحدودة، والعجز، والظروف العائلية. فلكل من هذه المجالات علاقة في استخدام وتأثير التكنولوجيا سواء على مستوى المعلم أو على مستوى المتعلم. وبتمويل من (AT 2004) ستكون التكنولوجيا المساندة متاحة للطلبة لدعم مخرجات التعلم، ولكن، دون البحث المتواصل لمساندة تأثير وفوائد استخدام التكنولوجيا، وانتظار الأموال للمتابعة. وباستعراض الاتجاهات في الميدان ينبغي أن تتناول اقتراحات مجلس الأطفال غير العاديين في مجال البحوث والفجوة في مجالات النشر المرتبطة بالتربية الخاصة والتكنولوجيا، وجدولة أعمال موضوعات البحوث للتربية الخاصة أثر التكنولوجيا في التحصيل الأكاديمي (ولاسيما العلوم والدراسات الاجتماعية)، والمجال المهني، ومجال العمل، ومجال أوقات الفراغ/الترفيه، والمجال الاجتماعي، والمواطنة المسؤولة، وكذلك المهارات الوظيفية والمهارات النمائية (على سبيل المثال، المهارات الحركية)، ومهارة الانتقال. وبالنسبة لأهمية صيانة وتعميم مجال المحتوى للمهارات وكذلك المهارات التكنولوجية يجب دراسة استخدام الكمبيوتر في الصفوف الدراسية وتأثيرها في اللغة ذات الصلة، ومهارات الاتصال، ومهارات الدراسة، والمهارات الاجتماعية، ومظاهر المواطنة المسؤولة. واستخدام التكنولوجيا مع الطلبة المعرضين للخطر يتصل بمشكلات العالم الواقعي، وتشجيع حل المشكلات، ومهارات التفكير العليا، وهي المجالات التي تفتقر إلى النظام للطلبة ذوي الإعاقة في عمر المدرسة، إضافةً إلى أن التكنولوجيا المساندة وأثرها في تعلم الطلبة والحياة اليومية (وكذلك الأسرة) لا يزال مهمًا. ورغم ذلك، فإن نجاح الاختيار ومطابقة التكنولوجيا المساندة للطلبة ذوي الإعاقة يحتاج تحقيقًا ولا سيما في ما يتعلق بالعدالة، والعنصر، والعرق، والثقافة، واللغة، والأسرة، كما أن تكامل البرمجيات في الصفوف الدراسية، وكيف يستوفي معايير المحتويات والتأثيرات التعليمية للطلبة من ذوي الإعاقة يقتضي إجراءً من قبل المعلمين والباحثين وليس المطورين فقط. ويحتاج المعلمون معرفة كيفية تحديد وتقييم البرمجيات والتكنولوجيا المساعدة الأخرى للطلبة ذوي الإعاقة، فضلاً عن كيفية تحديدها وتقييم أثرها في تعلم الطلبة. ويجب توثيق الدراسات بالنسبة لـ: ماذا، وكيف، يؤثر استخدام المعلم للتكنولوجيا في الصفوف الدراسية. إنَّ القضايا المتعلقة بمتعلمي اللغة الثانية من الطلبة ذوي صعوبات التعلم، وكذلك ترتيبات تقييم استخدام التكنولوجيا للطلبة ذوي الإعاقة تُعدُّ موضوعًا حاسمًا فيما يتعلق بالاختبار عالي المستوى. تشجع (SITE) وتدعم نشر دراسات أثر التكنولوجيا في التربية الخاصة بوصفها موقفًا رئيسًا، وهي مهمة لتعزيز البحث والمنح الدراسية، والتعاون، وتبادل ودعم عضويتها، مما يجعلها موردًا مهمًا للحصول على معلومات تتعلق بتأثير التكنولوجيا في تعلم الطلبة من ذوي الإعاقة، وكذلك آثار تأهيل المعلمين في مرحلة ما قبل الخدمة، وأثناء الخدمة، ومستويات الدراسات العليا. ويوفر المؤتمر الدولي السنوي (SITE) المواضيع التي تشجع الأعضاء والحضور للبقاء في التربية الخاصة الحالية والتكنولوجيا، وفي الوقت نفسه يقدم الـ(SITE) فرص الزمالة والتعاون وتبادل البحوث والمنح الدراسية مع المعلمين من جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الفرص لعرض الممارسات الواعدة (Martin, 2006).

الفصل الثاني

مفهوم الإعاقة في التصنيف الدولي للقدرة الوظيفية والعجز والصحة (ICF)

The concept of disability in the International
Classification of Functioning, Disability and Health (ICF)

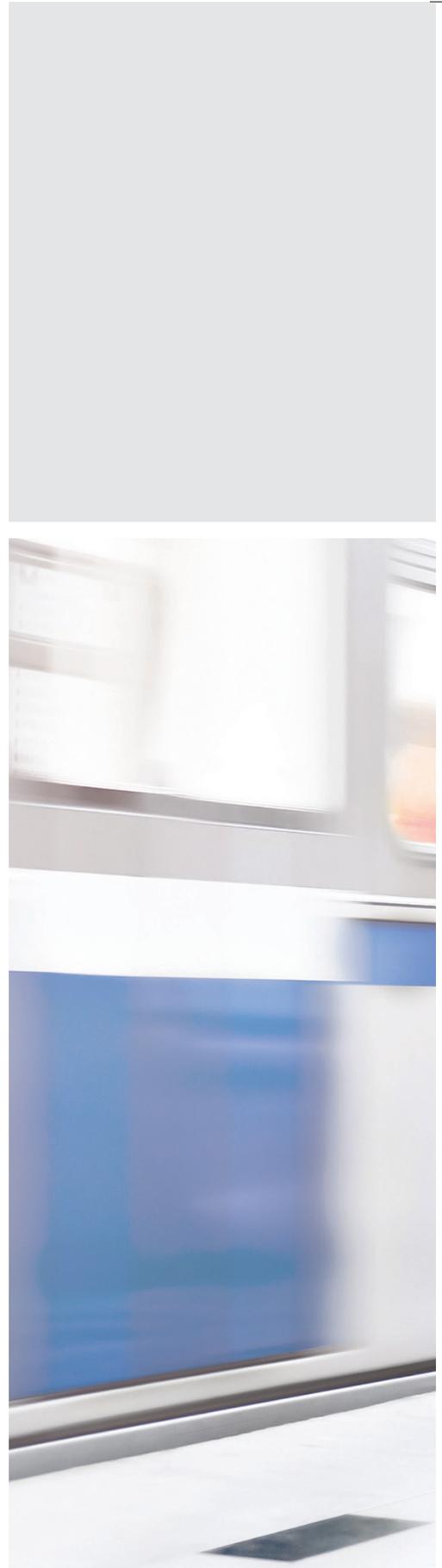


الباب الاول التربية الخاصة الممارسات الراهنة

المقدمة:

أشار باحث في الإعاقة: ”على الرغم من أنه لا يشكل أي مشكلة من حيث المبدأ، فإن توحيد المفاهيم والإجراءات ليس مجرد مهمة ”تدبير منزلي“. إن الحفاظ على التنوع التعريفي يستمر جزئياً لأنه حتى في ظل أفضل الظروف، هناك حاجة إلى مدى واسع من التفكير الجاد والعمل على تفعيل المفهوم. إضافة إلى ذلك، حتى عندما يمكن لجميع الأطراف أن يتفقوا على أن هناك حاجة إلى مفاهيم أو إجراءات جديدة، فإن تعريفات الإعاقة تحمل عواقب بالنسبة للوكالات أو المؤسسات، والاختصاصيين، والمؤدين أو الأنصار، والسياسيين. ومن الواضح، أن تطوير نظام تصنيف شامل مثل التصنيف الدولي للأداء الوظيفي للعجز والصحة هي مهمة كبيرة، وتتطلب سنوات من التحضير من فرق العمل التي تمثل مختلف التخصصات المهنية والأكاديمية وتستلزم إنفاق كثير من المال. وتمثل الآثار بعيدة المدى من تعريف الإعاقة بأنها تجربة متعددة العوامل. فمن الممكن النظر إلى التنوع التعريفي للإعاقة باعتباره التطوير التدريجي الذي حاول الابتعاد عن مشاهدة الإعاقة فقط من التشخيص السريري إلى مفهوم أوسع بكثير من الإعاقة كتجربة تفاعلية تتضمن قوى وظيفية ونفسية، واجتماعية في السياق التنموي.

إن نظام التصنيف على أساس تحديد وتشخيص، ووصف الإعاقة كتفاعل عوامل لديه القدرة أن يؤدي إلى فهم أفضل للتخصصات الأكاديمية للإعاقة والتدريب الذي تقدمه هذه



التخصصات. ومع ذلك، في حين شمل (Walkup) الوكالات، والاختصاصيين، وصناع السياسات، والدعاة كأصحاب مصلحة في نظم تصنيف الإعاقة. -فإن أهم مجموعة "الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم" الأشخاص الذين خطط علاجهم، وتمويلهم، وإلى حد ما، حتى مفهوم الذات لديهم سينتج عن هذا التصنيف.

في مناقشة السبل التي يمكن للتصنيف الدولي للأداء الوظيفي للعجز والصحة (ICF) أن يختلف عن النظم التي سبقته، يتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية:

- العجز والإعاقة.
- الإعاقة في التصنيف الدولي للقصور والعجز والإعاقة.
- النظام الذي يدعو إلى كل من الملاءمة وإعادة التأهيل.
- النظام القائم على الفردية بدلاً من التشخيص.
- النظام الذي من شأنه تسهيل التعاون متعدد التخصصات.
- النظام الذي لا يكون الأطباء فيه هم السلطة الوحيدة على الإعاقة.
- النظام الذي من شأنه أن يسهل التغيير في التدريب المهني والتعليم. وأخيراً، ترد تحذيرات حول استخدام (Smart, 2007). (ICF)

تعريف الإعاقة:

في مايو عام (2001) أصدرت منظمة الصحة العالمية (WHO) النسخة الجديدة من التصنيف الدولي للقدرات الوظيفية والعجز والصحة (ICF) ليكون بديلاً للتصنيف القديم (القصور والعجز والإعاقة (ICIDH)). ووفقاً للتصنيف الجديد، فإن علينا أن نعدل من استعمالنا لكلمة العجز (Disability) لتعني العجز في وظيفة الجسم وبنيته ومحددات النشاط ومقيدات المشاركة وذلك بدلاً من المعنى المستخدم في تصنيف (ICIDH) والذي يشير فقط إلى محددات على مستوى الفرد. لذلك، فإن هذا الفصل يهدف إلى مناقشة مفهوم الإعاقة في ظل هذا التصنيف الجديد وذلك مقارنة مع التصنيف القديم، كما يهدف إلى مناقشة المفاهيم المستخدمة فيه. بالإضافة إلى تطبيقاته في مجال تقييم وتشخيص الإعاقة.

توجد طرائق عديدة نستطيع من خلالها فهم الإعاقة وتأثيرها على الأفراد ذوي الإعاقة وذويهم ومجتمعاتهم. وغالباً ما تأخذ التعريفات بعين الاعتبار نظام اللغة الذي يصف الأفراد وخصائصهم العامة، كما توضح كيف يعامل الأفراد ردود فعل الأفراد العاديين نحو الآخرين المختلفين عنهم في الظهور وأسلوب التعلم أو السلوك.

لقد قدمت فروع العلوم المختلفة تعريفات مختلفة للإعاقات. وفي ذلك إشارة إلى أنه لا يوجد شيء



مطلق عندما نقوم بدراسة ظروف الإنسان. فبعض التعريفات تشتمل على تحليل للخصائص العامة للأفراد مثل القدرات المعرفية والأهواط السلوكية وغيرها. وتعريفات أخرى تأخذ النظرة الاجتماعية بعين الاعتبار، لذلك تجدها تناقش الفروق في البناء الاجتماعي للفرد (الزريقات، 2002).

لقد استعمل مفهوم الطفل غير العادي (exceptional child) من قبل بعض المختصين ليصفوا به الأطفال ذوي القدرات العقلية العالية، كما استخدمه آخرون ليشيروا به إلى الأطفال ذوي الإعاقة (Kirk, Gallagher, & Anastasiow, 2003). ويعرف كل من «كيرك» «وجيلر» «واناستاسيو» (Kirk, Gallagher, & Anastasiow, 2003) الطفل غير العادي بأنه الطفل الذي يختلف عن المتوسط أو الطفل الطبيعي في:

- الخصائص العقلية
- أو القدرات الحسية
- أو القدرات التواصلية
- أو التطور السلوكي والانفعالي
- الخصائص الجسمية

ويجب أن تظهر هذه الفروق في المدى الذي يتطلبه الطفل لتعديل الممارسات المدرسية أو الخدمات التربوية الخاصة لتطوير قدراته الخاصة. إن هذا التعريف يعتبر تعريفاً عاماً كما يثير أسئلة كثيرة مثل، ما المتوسط أو الطبيعي؟ ما شدة الفرق الذي يجب أن يظهره الطفل حتى يتطلب تربية خاصة؟ ما التربية الخاصة؟ ما الدور الذي تلعبه بيئة الطفل؟ ويمكن للأطفال ذوي الإعاقة أن يوضعوا في التصنيفات الآتية:

- 1- الفروق في القدرات العقلية، وتشمل الأطفال الذين يمتلكون التفوق العقلي، وكذلك الذين يعانون من بطء التعلم مثل التميز والإعاقة العقلية.
- 2- الفروق التواصلية، وتشتمل على الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم أو الإعاقات الكلامية واللغوية.
- 3- الفروق الحسية، وتشمل الأطفال ذوي الإعاقات السمعية والبصرية.
- 4- الفروق السلوكية وتشمل الأطفال المضطربين انفعالياً أو غير المتكفين اجتماعياً.
- 5- الإعاقات المتعددة الشديدة وتشتمل على الأطفال الذين يجمعون الإعاقات مثل الشلل الدماغي مع الإعاقة العقلية، والصمم مع الإعاقة البصرية الشديدة جداً.
- 6- الفروق الجسمية وتشتمل على الأطفال الذين يعانون من الإعاقات غير الحسية والتي تمنع التنقل والحيوية الجسمية (Kirk, Gallagher, & Anastasiow, 2003). physical vitality.

إن دراسة الأطفال ذوي الإعاقة هي دراسة للفروق (differences) فهم يختلفون في بعض الطرائق عن المتوسط. إن مثل هؤلاء الأطفال لديهم مشكلات أو موهبة خاصة في التفكير أو البصر، أو السمع، أو الكلام، أو التفاعل الاجتماعي، أو الحركة، وقد يجمعون بين القدرات الخاصة أو الإعاقات. وكما أن دراسة الأطفال ذوي الإعاقة هي دراسة للفروق فهي أيضاً دراسة للتشابهات (similarities). فالأفراد ذوو الإعاقة غير مختلفين عن المتوسط في كل شيء. وفي الوقت الحاضر أصبح الانتباه والاهتمام يُعطى لما هو مشترك بين الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال العاديين، بمعنى أنه أصبحت هناك بعض التشابهات في الخصائص والحاجات وطرائق التعلم. وكنتيجة، فإن دراسة الطفل غير العادي أصبحت أكثر تعقيداً (Hallahan, Kauffman, & Pullen, 2012).

العجز والإعاقة (Disability and Handicap)

يعود العجز (Disability) إلى عدم القدرة على عمل شيء ما أو قصور في القدرة اللازمة للقيام بالأداء بطريقة محددة. أما الإعاقة (Handicap) فهي السلبات التي يحصل عليها الفرد. ومن ثم، فإن العجز قد يؤدي أو لا يؤدي إلى الإعاقة وهذا يعتمد على الأحداث، وبالمثل، فإن الإعاقة قد تنتج أو لا تنتج عن العجز. فعلى سبيل المثال، لا تُعدُّ عدم القدرة على المشي إعاقة في تعلم القراءة ولكنها تصبح إعاقة عند دخول الملعب للعب. وتربوياً يعرف الأطفال ذوو الإعاقة بأنهم أولئك المتعلمون الذين يحتاجون إلى خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة لتحقيق أقصى قدراتهم وإمكاناتهم (Hallahan, Kauffman, & Pullen, 2015). وتعني التربية الخاصة (Special Education) التعليم المصمم بشكل خاص لتحقيق الحاجات الخاصة أو الفردية للطفل المعاق وتشتمل على التعليم المقدم في الصف وفي المنزل والمستشفيات والمؤسسات في الأوضاع الأخرى والتعليم في التربية الرياضية. أما الخدمات المساندة (Related Services) فهي جزء من التربية الخاصة التي تشتمل على خدمات مقدمه من قبل اختصاصيين مهنيين (مثل العلاج الطبي، والعلاج الوظيفي، والعلاج الكلامي واللغوي) خارج نطاق التربية والتعليم وكلها مصممة لتحقيق الحاجات التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة (Smith, 2004).

إن نظرة المجتمع السلبية للعجز تحد من قدرة الفرد على تحقيق إمكاناته. أي أن كون معاقاً الفرد أمرٌ تحدده اتجاهات المجتمع. إن درجة الإعاقة تتأثر بشكل كبير بالعلاقة بين الفرد والبيئة؛ فالإعاقة نتائج للقيود الموجودة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي يجد الفرد نفسه فيها. ومن ثم، فإن الإعاقة هي محددات نفسية واجتماعية لنقص قدرة الفرد أو ضعفه في القيام بوظائفه. وكون الشخص معاقاً هو أمر تحدده اتجاهات المجتمع حيث تقرر ما الذي يستطيع الفرد عمله أو القيام به، وما الذي لا يستطيع عمله أو القيام به.

إن الأفراد غير ذوي الإعاقة يعرفون بالأعمال التي يستطيعون القيام بها، بينما يعرف ذوو الإعاقة بالأعمال التي لا يستطيعون القيام بها. من هنا، فإننا كأفراد نعيش في المجتمع يمكن أن نكون ذوي إعاقة عندما تكون الظروف غير مواتية في بعض المواقف. وبعبارة أخرى، فإن الفرد أحياناً يكون في موقف لا يستطيع فيه تحقيق النجاح (الزريقات، 2002).